

Distr.: General
18 March 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

البند 134 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لعام 2024

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2024 في إطار الباب 1،
تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، والباب 29 باء، إدارة الدعم العملياتي

التقرير السابع والأربعون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية
البرنامجية لعام 2024

أولاً - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نص مسبق لتقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2024 في إطار الباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، والباب 29 باء، إدارة الدعم العملياتي (A/78/753). وتلقت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في التقرير، معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت برود خطية مؤرخة 12 آذار/مارس 2024.

2 - ويشير الأمين العام إلى أن التقرير قُدم عملاً بقرار الجمعية العامة 4/76، الذي دعت فيه الجمعية الأمين العام إلى تقديم توصيات لتتخذ فيها إذا لم يتم تمكين نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه من أداء مهامه على النحو السليم من خلال توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به، على أن تُراعى في هذا الصدد المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام عن استعراض سير عمل نظام المنسقين المقيمين: الارتقاء إلى مستوى التحديات والوفاء بوعود خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/75/905). ويشار إلى أن نظام المنسقين المقيمين واجه، منذ إنشائه⁽¹⁾، نقصاً مزمناً في التمويل وأن الأمين العام قام، عملاً بقرار المجلس

(1) قررت الجمعية العامة، في قرارها 279/72، إنشاء مهمة تنسيق مخصصة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتسم بالاستقلالية والنزاهة والتمكين وتركز على التنمية المستدامة.



الاقتصادي والاجتماعي 31/2023، بالشروع في إجراء مشاورات غير رسمية شفافة وشاملة مع الدول الأعضاء خلال الربع الأخير من عام 2023.

3 - وسيهدف مقترح الأمين العام إلى تحقيق تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به عن طريق تحويل القاعدة الحالية للتمويل الطوعي (من خارج الميزانية) إلى تمويل من الميزانية العادية مستمد من اشتراكات الدول الأعضاء المقررة من خلال الاعتماد المقترح، بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024، لمبلغ إضافي قدره 145,2 مليون دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، يشمل 1,5 مليون دولار في إطار الباب 29 باء، إدارة الدعم العملياتي، و 143,7 مليون دولار في إطار الباب 36، نظام المنسقين المقيمين، سيُقسم إلى أنصبة مقررة وسيشمل التحويل ذا الصلة لـ 801 وظيفة مؤقتة قائمة مموله من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى وظائف ثابتة مموله من الميزانية العادية. وسيستمر المصدران المتبقيان لتمويل نظام المنسقين المقيمين في الوقت الراهن دون تغييرات متوخاة، وهما: (أ) الضريبة البالغة 1 في المائة على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم؛ (ب) ترتيب تقاسم التكاليف بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

4 - ويقترح الأمين العام كذلك تغيير هيكل الميزانية (العادية) البرنامجية، من خلال: (أ) استحداث جزء جديد في الميزانية، الجزء الرابع عشر، التنسيق الإنمائي، وباب جديد في الميزانية، الباب 36، نظام المنسقين المقيمين؛ (ب) إعادة ترقيم الجزء الرابع عشر الحالي من الميزانية، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، والباب 36 الحالي من الميزانية ليصبحا الجزء الخامس عشر والباب 37 من الميزانية، على التوالي.

ثانياً - ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها

1 - الأساس التشريعي للمقترح وأزمة السيولة في الأمم المتحدة

5 - كما هو مبين بمزيد من التفصيل في الفرع الأول من التقرير، يرى الأمين العام أن الأساس التشريعي للمقترح يستمد من قرار الجمعية العامة 4/76 المذكور آنفاً، ومن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/2023، اللذين أعربت بموجبهما الهيئتان الحكومتان الدوليتان، في جملة أمور، عن قلقهما إزاء استمرار النقص في تمويل نظام المنسقين المقيمين، ودعّتا الأمين العام إلى تقديم توصيات بشأن التمويل لتتظا فيها. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، انبثق مقترح معالجة نقص التمويل من خارج الميزانية لنظام المنسقين المقيمين من المشاورات غير الرسمية، فضلاً عن الإحاطات التقنية، التي قادتها نائبة الأمين العام مع بعض الدول الأعضاء، من خلال عقد ثلاث مشاورات عامة ومناقشات للمجموعات الإقليمية في الربع الأخير من عام 2023. وتقر اللجنة الاستشارية بالفجوة التمويلية لنظام المنسقين المقيمين. وريثاً تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن الإجراء الذي يتعين اتخاذه بشأن مقترح الأمين العام، والاشتراكات المقررة الإضافية كجزء من مصادر تمويل نظام المنسقين المقيمين، تلاحظ اللجنة أن عدداً من المسائل التي تُتناول في الفقرات أدناه ستستفيد من التوضيحات الإضافية التي سيقدمها الأمين العام إلى الجمعية أثناء نظرها في هذا التقرير (انظر أيضاً الفقرتين 61 و 62 أدناه).

6 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 للباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، قد وُضعت صيغتها النهائية في 15 أيار/مايو 2023، قبل المناقشات غير الرسمية. ولذلك، لا يمكن إدراج المقترح الحالي في الميزانية البرنامجية لعام 2024.

7 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الأمانة العامة ترى أن أفضل سيناريو هو أن تصدر الجمعية العامة قرارا في الجزء الأول من دورتها الثامنة والسبعين المستأنفة، المقرر عقده في الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 28 آذار/مارس 2024. وترى الأمانة العامة أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 ستعكس عندئذ قرار الجمعية العامة، وإذا ما تقرر ذلك، ستشمل الجزء والباب الجديدين من الميزانية. وسيجري تقسيم الاعتماد الإضافي لعام 2024 إلى أنصبة مقرر في كانون الثاني/يناير 2025، إلى جانب تحديد الأنصبة المقررة للميزانية البرنامجية لعام 2025. ولذلك، لن يتم إجراء أي تحديد للأنصبة المقررة خلال عام 2024. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه في حالة اتخاذ الجمعية العامة قرارا بشأن التقديرات المنقحة المقترحة لعام 2024 في وقت لاحق، أي خلال دورتها المستأنفة الثانية في عام 2024، سيقدم الأمين العام تقريرا منقحا عن تقديرات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 لتتظر فيه الجمعية خلال دورتها الرئيسية في عام 2024، تمشيا مع إجراءات الميزانية. وفيما يتعلق بإعادة تقدير التكاليف، أبلغت اللجنة بأنه، تمشيا مع منهجية الميزانية المعمول بها، سيخضع المبلغ المقترح تحويله إلى تمويل من الميزانية العادية لتسويات إعادة تقدير التكاليف في المستقبل، وذلك نتيجة للتغيرات في أربعة بارامترات: (أ) أسعار صرف العملات؛ (ب) معدلات التضخم؛ (ج) التكاليف القياسية للموظفين، بما في ذلك صافي المرتب الأساسي، ومضاعف تسوية مقر العمل، والتكاليف العامة للموظفين؛ (د) معدلات الشواغر. وأبلغت اللجنة أيضا بأن ما إذا كانت هذه التسويات ستؤدي إلى زيادة سيتوقف على أثر البارامتر خلال الفترة ذات الصلة.

8 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الجمعية العامة، في سياق حساب التنمية، قررت، في قرارها 15/54، أن الوفورات التي ستتحقق نتيجة لإجراءات تعزيز الكفاءة يمكن تحديدها في سياق التقارير المتعلقة بأداء الميزانية وسيجري نقلها إلى باب حساب التنمية بموافقة مسبقة من الجمعية العامة. وأبلغت اللجنة بأن الوفورات المحققة، أو النقص في الإنفاق، قد تم تتبعها والإبلاغ عنها في سياق تقارير الأداء لكي تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأنها. وترى الأمانة العامة أن هذه الوفورات لا يمكن أن تعزى إلى إجراءات تعزيز الكفاءة، نظرا لأن الأمر ينطوي على عوامل متعددة عندما تكون النفقات النهائية دون مستوى الاعتمادات. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه لا توجد مكاسب في الكفاءة متاحة في إطار الميزانية العادية بكاملها لتمويل نظام المنسقين المقيمين.

9 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، وفقا للجدول الزمني الذي اقترحه الأمين العام، سيجري تحديد الأنصبة المقررة للدول الأعضاء مرتين خلال شهر كانون الثاني/يناير 2025، بالنسبة لمبلغ إجمالي قدره 290 422 600 دولار⁽²⁾ (قبل إعادة تقدير التكاليف)، على النحو التالي: (أ) مبلغ 145 211 300 دولار المتعلق بالأنصبة المقررة التي ستحدد بأثر رجعي لتوفير الاعتماد الإضافي المقترح لعام 2024 فيما يتصل بالتقديرات المنقحة المقترحة؛ (ب) مبلغ 145 211 300 دولار المتعلق بالأنصبة المقررة التي ستحدد لتوفير الاعتمادات لعام 2025 فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لعام 2025 التي لم تقترح بعد. وتلاحظ اللجنة أن المبالغ المذكورة أعلاه ستتأثر بإعادة تقدير التكاليف، وتأمل أن تُوفى الجمعية العامة بمعلومات مستكملة أثناء النظر في هذا التقرير.

(2) دون احتساب مبلغ 13,4 مليون دولار الذي يمثل الحصة السنوية للأمانة العامة في ترتيب تقاسم التكاليف في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الموافق عليه حاليا في إطار الباب 1، والمقترح نقله إلى الباب 36 الجديد من الميزانية، نظام المنسقين المقيمين (انظر أيضا A/78/753، الجدول 15).

10 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، بناء على استفسارها، بأنه إذا وافقت الجمعية العامة على المقترح في الجزء الأول من دورتها الثامنة والسبعين المستأنفة، فإن الأمين العام سيقوم، في سياق تقريره السنوي المقبل الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ قرار الجمعية 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بتقديم مقترح لإنشاء برنامج جديد للباب 36 الجديد من الميزانية للنظر فيه خلال الجزء المقبل للمجلس بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، المقرر عقده في الفترة من 14 إلى 16 أيار/مايو 2024. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن هذه الخطوة ستكفل التقيد بالبند 6-2 من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، الذي ينص على أنه "لا تُعاد صياغة أي برنامج فرعي بأكمله كما لا يدخل برنامج جديد في الميزانية البرنامجية قبل أن توافق عليه هيئة حكومية دولية والجمعية العامة. ويجوز للأمين العام أن يقدم هذه المقترحات لاستعراضها من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية إذا رأى أن الظروف تبرر ذلك". وعلاوة على ذلك، إذا أيد المجلس المقترح الداعي إلى وضع برنامج جديد لباب الميزانية الجديد، وهو ما يتوقع حدوثه في تموز/يوليه 2024، سيقدم الأمين العام، تمسحياً مع الفقرة 10 من قرار الجمعية العامة 267/77، الخطة البرنامجية (الجزء الثاني) لنظام المنسقين المقيمين في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار الباب 36 الجديد من الميزانية، لاستعراضها من قبل لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والستين المقرر عقدها في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2025، وستنظر الجمعية العامة في توصياتها خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثمانين.

11 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يستعرض الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لنظام المنسقين المقيمين، بل إن اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة هي جهاز صنع القرار فيما يتعلق بمسائل الإدارة والميزانية (انظر A/78/7، الفقرة أولاً - 64، وقرار الجمعية العامة 252/78). وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم مزيد من المعلومات التوضيحية بشأن العملية المتوخاة فيما يتصل بالمقترح الحالي، بما في ذلك ما يتعلق بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتقييد بالأنظمة والقواعد ذات الصلة التي تحكم تخطيط البرامج، إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

12 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الأمين العام أعرب، في رسالته المؤرخة 25 كانون الثاني/يناير 2024 الموجهة إلى الدول الأعضاء، عن قلقه إزاء أزمة السيولة المتسارعة التي تؤثر على الميزانية العادية والخطر الذي يشكله ذلك على قدرة المنظمة على إنجاز ولاياتها. وأبلغت اللجنة بأنه إذا اعتمدت الجمعية العامة قراراً بالموافقة على الاعتماد الإضافي البالغ 145,2 مليون دولار لنظام المنسقين المقيمين، فإن تدابير التخفيف من التكاليف المتخذة حالياً في إطار الميزانية العادية ستطبق أيضاً على نظام المنسقين المقيمين. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام معلومات مفصلة عن الأثر المحتمل لتدابير التخفيف من التكاليف المتخذة حالياً بسبب حالة السيولة في إطار الميزانية العادية فيما يتعلق بالمقترح الحالي.

13 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن استخدام التمويل من حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني لدعم نظام المنسقين المقيمين سيقبل من التمويل متاح لدعم البلدان في تطوير بناء القدرات ولن يتماشى مع طلب الجمعية العامة الوارد في الجزء الخامس عشر من قرارها 279/73، حيث طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضمن ألا يؤثر تمويل نظام المنسقين المقيمين سلباً على الموارد الأخرى المتصلة بالتنمية التي تمول من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى

التوصيات الواردة في الفقرات خامسا - 122 وخامسا - 146 وثالث عشر - 27 إلى ثالث عشر - 30 من تقريرها (A/78/7)، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 252/78.

2 - الإطار التمويلي لنظام المنسقين المقيمين

مصادر التمويل

14 - كما هو مفصل في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام، تبلغ الاحتياجات السنوية من الموارد لنظام المنسقين المقيمين في إطار الصندوق الاستئماني المحدد الغرض على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 ما قدره 281,8 مليون دولار، ويكون تمويلها بالشكل التالي:

(أ) فرض ضريبة تنسيق تبلغ نسبة 1 في المائة على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم والواردة من أطراف ثالثة إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية التي تنفذها الأمم المتحدة (50,3 مليون دولار بالنسبة لعام 2024)، وهو ما لن يطرأ عليه تغيير في إطار المقترح الحالي؛

(ب) الترتيب الذي تنفذه مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتقاسم التكاليف فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (77,5 مليون دولار بالنسبة لعام 2024)، وهو ما لن يطرأ عليه تغيير في إطار المقترح الحالي؛

(ج) التبرعات لصندوق استئماني مخصص (154 مليون دولار بالنسبة لعام 2024) التي يقترح تحويلها بأثر رجعي اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2024 إلى أنصبة مقرر في إطار الميزانية العادية.

15 - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن مصادر التمويل الثلاثة لنظام المنسقين المقيمين منذ إنشائه في عام 2019، على النحو التالي:

الجدول 1

معلومات عن مصادر التمويل الثلاثة للفترة 2019-2024

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مصدر التمويل	2019	2020	2021	2022	2023 ^(ب)	2024 ^(أ)
تقاسم التكاليف على نطاق مجموعة المبلغ المقدر	77,5	77,5	77,5	77,5	77,5	77,5
الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المبلغ الفعلي	75,2	77,5	77,5	77,3	77,3	77,3
ضريبة التنسيق بنسبة 1 في المائة المبلغ المقدر	50,3	50,3	50,3	50,3	50,3	50,3
المبلغ الفعلي	29,9	40,5	40,3	52,3	55,5	0,2
التبرعات المبلغ المقدر	154,0	154,0	154,0	154,0	154,0	154,0
المبلغ الفعلي	123,3	85,9	92,2	69,0	89,6	24,9

(أ) أرقام فعلية أولية. وسيُعرف المبلغ النهائي بحلول نهاية الربع الأول من عام 2024.

(ب) المبالغ الفعلية في 20 شباط/فبراير 2024.

16 - وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تُزوّد الجمعية العامة بأرقام مستكملة للجدول 1 أعلاه عند نظرها في هذا التقرير.

17 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات السنوية في إطار مصادر التمويل الثلاثة لنظام المنسقين المقيمين ظلت ثابتة عند مبلغ إجمالي قدره 281 826 400 دولار. وتشير اللجنة إلى أنها لاحظت في السابق النقص المستمر في الإنفاق عاما بعد عام، وأن التقديرات نفسها ظلت مع ذلك دون تغيير. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن هيكل نظام المنسقين المقيمين يعكس تحليلا دقيقا على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/72/684-E/2018/7). وأبلغت اللجنة أيضا أنه في الفترة بين عامي 2019 و 2023، تطور التوزيع بين المكونات وبين أوجه الإنفاق على أساس الأولويات والمنجزات المستهدفة المقررة والاستعراضات التفصيلية للاحتياجات.

ضريبة التنسيق بنسبة 1 في المائة

18 - ترد تفاصيل ضريبة التنسيق بنسبة 1 في المائة في الفقرتين 27 و 28 من تقرير الأمين العام. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه وفقا للبيانات المالية الواردة من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، زادت المساهمات المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم المقدمة للأمم المتحدة من أجل الأنشطة الإنمائية من 5,6 إلى 6,2 بلايين دولار في الفترة بين عامي 2018 و 2022. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه إذا وافقت الجمعية العامة على التحويل المقترح لمبلغ 145,2 مليون دولار من التبرعات إلى تمويل الميزانية العادية، وحدثت تخفيضات لاحقة في الموارد التي تتاح لنظام المنسقين المقيمين من الضريبة بنسبة 1 في المائة و/أو ترتيبات تقاسم التكاليف، فإن الأمين العام سيستعرض الأثر وينظر في أفضل السبل لسد الفجوة التمويلية. وعلاوة على ذلك، اعتُبر ترتيب تقاسم التكاليف مصدرا للتمويل موثوقا ويمكن التنبؤ به، ولكن ضريبة 1 في المائة تتطوي على درجة كبيرة من عدم القابلية للتنبؤ بها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية زيادة تحصيل الضريبة في عامي 2022 و 2023، على نحو تجاوز قليلا التوقعات المقدرة بمليونين وخمسة ملايين دولار على التوالي، وتأمل أن تستمر الجهود لزيادة المبلغ المحصل لضمان استدامته كمصدر تمويل مهم لنظام المنسقين المقيمين.

تقاسم التكاليف على نطاق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

19 - ترد تفاصيل تقاسم التكاليف على نطاق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الفقرة 29 من تقرير الأمين العام. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن استعراضا مستقلا أجري في عام 2020 لصيغة تقاسم التكاليف لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتمويل نظام المنسقين المقيمين قد أسفر عن اعتماد الصيغة المنقحة لتقاسم التكاليف، التي تعكس المشاركة المباشرة لكل وكالة على أساس نسبة الخدمات المستعملة، وتتضمن المكونات الثلاثة المبينة في الجدول أدناه.

الجدول 2

الصيغة المنقحة لتقاسم التكاليف

الخطوة	عنصر التكلفة	حساب المبلغ المطلوب من كل كيان
1	رسم أساسي سنوي قدره 200 000 دولار بالنسبة للكيانات التي يقل إنفاقها السنوي عن 100 مليون دولار ويرتفع الرسم على أساس تدرجي يصل إلى 700 000 دولار	إذا كان متوسط إجمالي الإنفاق أقل من 100 مليون دولار و/أو كان عدد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أقل من أو يساوي 25، فإن الرسم الأساسي هو 200 000 دولار (وهو رسم ثابت لا يدخل فيه مكونا المشاركة في النظام أو حجم الوكالة).
		وإلا فإنه إذا كان متوسط إجمالي الإنفاق السنوي:
		• أكبر من 100 مليون دولار وأقل من 500 مليون دولار، فالرسم الأساسي هو 350 000 دولار
		• أكبر من 500 مليون دولار، فالرسم الأساسي هو 700 000 دولار
		ويُخصم مجموع الرسوم الأساسية كلها من مجموع ميزانية التنسيق ويوزع الباقي بالتساوي بين الخطوتين 2 و 3.
2	حجم الوكالة	(أ) الإنفاق: حساب حصة الكيان من مجموع متوسط الإنفاق السنوي باستخدام متوسط الإنفاق السنوي للكيان لفترة السنتين (باستثناء ما يتعلق بالشؤون الإنسانية، وحفظ السلام، وحافطة قروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتحويلات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى الجهات المشتركة في الرعاية).
		(ب) حجم ملاك الموظفين: حساب حصة الكيان من مجموع عدد الموظفين باستخدام مجموع عدد موظفي الكيان في آخر سنة (باستثناء ما يتعلق بالشؤون الإنسانية وحفظ السلام)
3	المشاركة في النظام، أو حصة الكيان من مجموع أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي وقعها الكيان	حساب حصة الكيان من مجموع أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون الموقعة من الكيان/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أو ما يعادلها) التي يشارك فيها الكيان

20 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة ضاعفت، في الفقرة 10 (ب) من قرارها 279/72، الترتيب الحالي لتقاسم التكاليف على نطاق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ليصل إلى 77,5 مليون دولار. وفي حدود هذا المبلغ، توصل مديرو مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى اتفاق بشأن الصيغة، مع توفير البيانات والمعلومات من قبل مكتب التنسيق الإنمائي. وأبلغت اللجنة كذلك بأن زيادة عدد الكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لن تؤدي إلى زيادة القيمة الإجمالية لتقاسم المجموعة للتكاليف أو تمويل نظام المنسقين المقيمين. كما أن زيادة عدد الكيانات لن تؤثر إلا على حصة المساهمة لكل كيان عضو ضمن الغلاف المالي الإجمالي، كما

أن زيادة مبلغ تقاسم التكاليف ستعني انخفاض التمويل للمهام الأساسية للوكالات. وأبلغت اللجنة بأن الأمين العام يرى أن ذلك قد يؤدي إلى تخفيض الوكالات لوجودها القطري، من أجل تقليص التزاماتها بموجب ترتيب تقاسم التكاليف، وأنه لن يُقترح بالتالي إدخال أي تغييرات على الترتيب الحالي لتقاسم التكاليف.

21 - وترى اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة إلى بذل جهود أقوى لضمان مشاركة المزيد من الكيانات في ترتيب تقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بهدف تحقيق مستويات تمويل كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. وتأمل اللجنة أن تقدم معلومات مفصلة عن استراتيجية التواصل المتوسطة والطويلة الأجل لاجتذاب المزيد من الكيانات إلى ترتيب تقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وكذلك عن إمكانيات زيادة حصتها من خلال استعراض ترتيب تقاسم التكاليف إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير (انظر أيضا قرار الجمعية العامة 279/73، الفقرة 16).

التبرعات

22 - ترد التفاصيل عن التبرعات في الفقرة 30 من تقرير الأمين العام. وفيما يلي بيان لأوجه النقص في التبرعات منذ إنشاء نظام المنسقين المقيمين: (أ) عام 2019: تم تلقي 123,3 مليون دولار، وهو ما يمثل عجزا قدره 30,7 مليون دولار؛ (ب) عام 2020: تم تلقي 85,9 مليون دولار، وهو ما يمثل عجزا قدره 68,1 مليون دولار؛ (ج) عام 2021: تم تلقي 92,2 مليون دولار، وهو ما يمثل عجزا قدره 61,8 مليون دولار؛ (د) عام 2022: تم تلقي 69,0 مليون دولار، وهو ما يمثل عجزا قدره 85,0 مليون دولار؛ (هـ) عام 2023: تم تلقي 89,6 مليون دولار، وهو ما يمثل عجزا قدره 64,4 مليون دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى 16 شباط/فبراير 2024، ورد ما مجموعه 12 مليون دولار نقدا من التبرعات لعام 2024. وأدت أوجه النقص في التمويل إلى اتخاذ تدابير لاحتواء التكاليف، بما في ذلك فرض قيود على السفر والمشتريات، والوقف المؤقت لاستخدام الموظفين، وتخفيض أموال صندوق الأمم المتحدة للتنسيق القطري. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدّم معلومات مستكملة عن التبرعات التي تم تلقيها حتى تاريخه إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

23 - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بقائمة بالجهات المانحة ومبالغ تبرعاتها من عام 2019 إلى عام 2023، على النحو التالي:

الجدول 3

قائمة الجهات المانحة ومبالغ التبرعات للفترة 2019-2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
الجزائر	-	100 000	-	-	-	100 000
أستراليا	2 826 954	195 822	231 839	606 709	1 303 781	5 165 106
النمسا	341 297	356 295	348 837	292 113	328 228	1 666 769
بنغلاديش	100 000	-	-	-	-	100 000
بلجيكا	-	-	-	1 543 210	1 543 210	3 086 420
بنن	-	9 680	-	-	-	9 680

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	الجهة المانحة
18 000	-	-	-	3 000	15 000	بوتان
13 892 197	2 351 097	2 351 097	4 630 732	2 279 635	2 279 635	كندا
2 000 000	-	-	-	-	2 000 000	الصين
1 145 081	-	-	720 081	-	425 000	تشيكيا
12 821 664	-	2 149 305	3 557 453	3 557 453	3 557 453	الدانمرك
20 000	-	-	20 000	-	-	مصر
5 144 771	617 752	1 066 098	1 129 512	1 103 753	1 137 656	فنلندا
14 385 321	3 931 987	2 690 489	3 247 890	2 239 642	2 275 313	فرنسا
68 415 051	10 341 262	10 141 988	11 792 453	13 624 597	22 514 752	ألمانيا
720 167	220 167-	200 000	200 000	100 000	-	آيسلندا
1 000 000	-	-	-	-	1 000 000	الهند
7 325 431	1 649 104	1 055 966	2 314 407	1 152 977	1 152 977	أيرلندا
5 582 797	2 195 390	1 075 269	-	-	2 312 139	إيطاليا
26 622 577	9 600 000	-	9 617 372	-	7 405 205	اليابان
350 000	-	-	-	50 000	300 000	كازاخستان
50 000	50 000	-	-	-	-	كينيا
20 404 545	4 000 000	2 200 000	2 272 727	2 272 727	9 659 091	مملكة هولندا
500 000	-	-	250 000	250 000	-	الكويت
83 545	28 100	26 000	29 445	-	-	ليختنشتاين
2 307 490	19 610	290 698	290 698	568 828	1 137 656	لكسمبرغ
70 930	-	-	-	35 842	35 088	مالطة
200 000	100 000	-	-	100 000	-	المغرب
4 739 462	628 536	628 536	1 194 938	1 194 938	1 092 515	نيوزيلندا
43 690 183	8 483 081	4 075 296	8 979 885	8 476 372	13 675 549	النرويج
40 000	10 000	10 000	10 000	10 000	-	الفلبين
687 508	70 119	53 305	56 306	507 778	-	البرتغال
2 000 000	-	-	-	1 000 000	1 000 000	قطر
6 566 680	1 572 093	1 661 900	1 650 000	1 682 687	-	جمهورية كوريا
2 000	-	-	-	2 000	-	رواندا
79 406	-	-	22 523	-	56 883	سلوفاكيا
27 914	-	10 288	-	17 626	-	سلوفينيا
4 929 534	2 109 705	319 829	-	-	2 500 000	إسبانيا
31 877 858	5 313 496	5 205 376	5 869 233	10 569 031	4 920 722	السويد
22 649 913	3 050 000	1 513 514	8 648 649	4 718 876	4 718 876	سويسرا
200 000	-	-	-	-	200 000	تاييلند

الجهة المانحة	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
تيمور - ليشتي	200 000	200 000	200 000	200 000	200 000	1 000 000
الإمارات العربية المتحدة	500 000	500 000	500 000	500 000	500 000	2 500 000
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	11 538 632	6 008 011	2 393 617	6 103 286	6 364 749	32 408 294
الولايات المتحدة الأمريكية	22 301 732	23 000 000	21 895 772	23 000 000	23 000 000	113 197 504
أوزبكستان	100 000	-	-	-	50 000	150 000
المجموع	123 280 125	85 887 569	92 164 369	68 970 272	89 631 466	459 933 801

24 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الأمين العام يعتبر تحويل تمويل الوظائف من التبرعات إلى الميزانية العادية الحل الأكثر واقعية لكفالة تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لنظام المنسقين المقيمين. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن خيار تمويل التبرعات جزئياً من الميزانية العادية، على أن يظل الجزء المتبقي يُغطى من التبرعات، لا يعتبر خياراً مجدياً، لأن استمرار الاعتماد على التبرعات سيؤدي إلى نفس المسائل المتعلقة بنقص التمويل وعدم إمكانية التنبؤ بالأموال.

25 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها [252/78](#)، والذي ذكرت فيه اللجنة، في جملة أمور، أن وثائق الميزانية لا تقدم، بوجه عام، معلومات مفصلة عن استخدام الموارد والوظائف الخارجة عن الميزانية، وكررت توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل معلومات وجداول مفصلة، حسب الباب، عن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية مقارنة بموارد الميزانية العادية، بما يشمل الفروق؛ ومهام الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك معلومات مستكملة عن الوظائف الشاغرة؛ وآليات الرقابة في الأمانة العامة فيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية (انظر [A/78/7](#)، الفقرتين 94 و 95). وتأمل اللجنة أن تقدم المعلومات التفصيلية المذكورة آنفاً لنظام المنسقين المقيمين إلى الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.

توفير الخدمات التشغيلية ومكاسب الكفاءة

26 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه أبلغ عن ما مجموعه 405 ملايين دولار من مكاسب الكفاءة لجميع أنشطة الأمانة العامة لعام 2022 (انظر [A/78/7](#)، الفقرة أولاً-61)، وأبلغت اللجنة في هذا الصدد بأن المبلغ المذكور قد أعيد توزيعه على الأنشطة الإنمائية في البلدان المشمولة بالبرامج وليس على أعمال التنسيق. وفيما يتعلق بما تحقق من أوجه الكفاءة مع تغيير تقديم الخدمات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمانة العامة، وسّع مكتب التنسيق الإنمائي، ابتداءً من عام 2021، وبالتعاون مع الجهات الشريكة للأمانة العامة، نطاق تقديم الخدمات التشغيلية لنظام المنسقين المقيمين، مما أدى إلى خفض التكاليف الإجمالية لخدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من 131 مليون دولار في عام 2020 إلى 60 مليون دولار في عام 2021، و 42 مليون دولار في عام 2022 و 19 مليون دولار في عام 2023 (انظر [A/78/7](#)، الفقرة أولاً-62). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن التخفيض البالغ 112 مليون دولار بين عامي 2019 و 2023 يمثل انخفاضاً في حجم الخدمات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وليس في الاعتماد

المخصص لتكلفة الخدمات. ثم إنه ومقارنة بترتيب الخدمات الجاهزة وهيكل الرسوم السابقين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انخفضت التكلفة المقابلة لتقديم الخدمات، مما أدى إلى تحقيق وفورات تقدر بنحو 3,4 ملايين دولار لعام 2022، أو 10 ملايين دولار تراكمية منذ عام 2020. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الوفورات التي تحققت لنظام المنسقين المقيمين قد مكنت من إعادة الاستثمار من خلال إنشاء 132 وظيفة مساعد إداري لتعزيز قدرات الدعم التشغيلي على الصعيد القطري، ومواصلة تعزيز دعم مكاتب الدعم الإداري الذي يقدمه عنصر الدعم البرنامجي. وتقر اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لتخفيض التكاليف الإجمالية للخدمات، وتأمل أن تدرج الأرقام المستكملة في تقارير الميزانية البرنامجية المقبلة. وتأمل اللجنة أن يقدم الأمين العام مزيداً من الإيضاحات إلى الجمعية العامة بشأن أثر مكاسب الكفاءة على الاحتياجات الإجمالية من الموارد لنظام المنسقين المقيمين عند نظرها في هذا التقرير.

التعاون مع الكيانات الأخرى واسترداد التكاليف

27 - فيما يتعلق بمكاتب الدعم الإداري المشتركة وأماكن العمل المشتركة مع الوكالات والصناديق والبرامج، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أبلغت، لدى الاستفسار، بأنه لم تُنفذ أي من مكاتب الدعم الإداري المشتركة منذ بدء إدخال الإصلاحات في الأمم المتحدة. غير أن ستة بلدان هي في مراحل متقدمة من الإعداد والتنفيذ. وتشير اللجنة أيضاً إلى أن المنهجية التي وافقت عليها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تحدد الخدمات التي يتعين تقديمها عن طريق مكاتب الدعم الإداري المشتركة باعتبارها خدمات ترتبط بالموقع لأغراض الإدارة والمالية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللوجستيات والشراء. وقد حُدِدت مجموعة إلزامية من 66 خدمة موزعة على نطاق خطوط الخدمات المذكورة. وسُتسترد تكاليف مكاتب الدعم الإداري المشتركة بالكامل، تمشيئاً مع مبادئ تقدير التكاليف والتسعير التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويمكن كذلك الاستعانة بآليات مختلفة، مثل الرسوم المفروضة عن كل معاملة أو تقاسم التكاليف الإجمالية المرتبطة بتقديم الخدمات. ولدى جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقريباً (البالغ عددها 123 فريقاً) أماكن عمل مشتركة واحدة على الأقل، أي ما يعادل 582 مكاناً مشتركاً في جميع أنحاء العالم (انظر A/78/7، الفقرة أولاً-56). وتأمل اللجنة الاستشارية أن يبذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق مكاتب الدعم الإداري المشتركة وأماكن العمل المشتركة، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتأمل أن تُقدم معلومات مستكملة عن ذلك في مشروع الميزانية البرنامجية المقبل. وترى اللجنة أيضاً أنه ينبغي للأمين العام، توخياً للكفاءة وتقديم الدعم الفعال إلى الدول الأعضاء، وبصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين إلى تحسين وجودهم الميداني عن طريق إنشاء المزيد من مكاتب الدعم الإداري المشتركة وأماكن العمل المشتركة، بما في ذلك على المستويات دون الوطنية، والمواءمة فيما بينها قدر الإمكان (انظر أيضاً A/78/7، الفقرة أولاً-56).

المسوح

28 - ترد في الفقرات 5 و 14 و 15 و 21 من تقرير الأمين العام معلومات عن المسوح والتعليقات بشأن عمل نظام المنسقين المقيمين. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية طلبت من الحكومات المضيفة، في مسح أجري في عام 2022، تقييم مدى إظهار نظام المنسقين المقيمين تعزيز أو تزايد قدرته على أن يكون مدخلاً يتيح الوصول بسهولة إلى عروض الأمم

المتحدة وخبراتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأظهر المسح أن 87 في المائة من الحكومات المضيفة أفادت بأن نظام المنسقين المقيمين قد زاد من قدرته على أن يكون مدخلا لذلك، في حين أفاد 6 في المائة من نسبة الـ 13 في المائة المتبقية بأنه لم يحدث أي تغيير، وقال 7 في المائة منها إنه من السابق لأوانه معرفة ذلك.

3 - الاحتياجات المقترحة حسب وجه الإنفاق

الجدول 4

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق وعنصر الإنفاق في إطار الميزانية العادية والصندوق الاستئماني المحدد الغرض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2024				وجه الإنفاق
نققات عام 2023 (الموارد الخارجة عن الميزانية)	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	تقديرات عام 2024	
(أ)	(ب)	(ج)	(د) = (ب) + (ج)	
146 580,5	99 291,8	58 685,4	157 977,2	الوظائف
9 954,4	2 267,3	1 104,9	3 372,2	تكاليف الموظفين الأخرى
166,1	—	1 106,9	1 106,9	الضيافة
6 107,8	—	22 933,5	22 933,5	الخبراء الاستشاريون
7 220,7	9 237,1	3 055,2	12 292,3	سفر الموظفين
10 506,5	4 338,4	22 783,2	27 121,6	الخدمات التعاقدية
22 992,1	28 337,7	15 494,7	43 832,4	مصروفات التشغيل العامة
732,8	1 458,5	11,5	1 470,0	اللوازم والمواد
1 363,5	280,5	2 651,1	2 931,6	الأثاث والمعدات
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)				
205 624,4	145 211,3	127 826,4	273 037,7	

الموارد المتصلة بالوظائف

29 - ترد المعلومات بشأن الموارد المتصلة بالوظائف في الفقرة 43 أدناه وفي المرفقين الأول (الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف) والثاني (مهام الوظائف) لتقرير الأمين العام.

الجدول 5

الموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والرتبة في إطار الميزانية العادية والصندوق الاستثماري المحدد الغرض لعام 2024

(عدد الوظائف)

العنصر	الفئة الفنية والفئات العليا													الموظفون الوطنيون	م ف و	م ر	المجموع
	و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-1/2	المجموع		ر ر	ر أ						
								فرعي	ر ر								
نظام المنسقين المقيمين																	
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	1	1	—	5	3	4	—	14	2	1	—	—	—	17	—	—	
الميزانية العادية	1	1	—	5	3	4	—	14	2	1	—	—	—	17	—	—	
الموارد الخارجة عن الميزانية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
باء - برنامج العمل																	
1 - التنسيق العالمي	—	—	—	2	10	25	13	50	—	3	—	—	—	53	—	—	
الميزانية العادية	—	—	—	2	10	25	13	50	—	3	—	—	—	53	—	—	
الموارد الخارجة عن الميزانية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
2 -التنسيق الإقليمي	—	5	1	8	13	6	—	33	—	—	—	—	8	41	—	—	
الميزانية العادية	—	5	1	8	13	6	—	33	—	—	—	—	8	41	—	—	
الموارد الخارجة عن الميزانية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
3 - التنسيق القطري	3	40	75	91	129	2	—	340	—	—	—	—	413	396	1 149	—	
الميزانية العادية	3	40	75	82	26	—	—	226	—	—	—	—	43	396	665	—	
الموارد الخارجة عن الميزانية	—	—	—	9	103	2	—	114	—	—	—	—	370	—	484	—	
المجموع الفرعي، باء	3	45	78	109	167	21	—	423	—	3	—	—	413	404	1 243	—	
الميزانية العادية	3	45	78	100	64	19	—	309	—	3	—	—	43	404	759	—	
الموارد الخارجة عن الميزانية	—	—	—	9	103	2	—	114	—	—	—	—	370	—	484	—	
جيم - الدعم البرنامجي																	
الميزانية العادية	—	—	1	3	11	3	—	18	6	1	—	—	—	—	25	—	
الموارد الخارجة عن الميزانية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
إجمالي تقديرات عام 2024، الباب 36	4	46	79	117	181	28	—	455	8	5	—	—	413	404	1 285	—	
الميزانية العادية	4	46	79	108	78	26	—	341	8	5	—	—	43	404	801	—	
الموارد الخارجة عن الميزانية	—	—	—	9	103	2	—	114	—	—	—	—	370	—	484	—	

المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ ع، الخدمات العامة؛ ر م، الرتبة المحلية؛ م ف و، موظف فني وطني؛ ر أ، الرتب الأخرى؛ ر ر، الرتبة الرئيسية؛ و أ ع، وكيل الأمين العام.

30 - ويقترح تحويل 801 وظيفة⁽³⁾ في إطار نظام المنسقين المقيمين إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية بمبلغ 99,3 مليون دولار، على النحو التالي:

- (أ) ما مجموعه 118 وظيفة لمنسقين مقيمين يؤدون مهام القيادة الاستراتيجية وصنع القرار؛
- (ب) ما مجموعه 136 وظيفة في مكتب التنسيق الإنمائي يؤدي شغلها مهام إدارية ورقابية لنظام المنسقين المقيمين، تضم 17 وظيفة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، و 53 وظيفة في إطار التنسيق العالمي، و 41 وظيفة في إطار التنسيق الإقليمي، و 25 وظيفة في إطار الدعم البرنامجي؛
- (ج) ما مجموعه 547 وظيفة في مكاتب المنسقين المقيمين في 5 مناطق وفي 148 موقعا يؤدي شغلها مهام تنظيمية وإدارية أساسية، تشمل 132 وظيفة متنوعة (82 وظيفة لكبير موظفين للتنسيق الإنمائي، رئيس مكتب المنسق المقيم والتخطيط الاستراتيجي (ف-5)؛ و 24 وظيفة لكبير موظفين للتنسيق الإنمائي، رئيس مكتب المنسق المقيم والتخطيط الاستراتيجي (ف-4)؛ و 26 وظيفة لموظف للتنسيق الإنمائي، رئيس مكتب المنسق المقيم والتخطيط الاستراتيجي (موظف فني وطني)؛ ووظيفتان لموظف للتنسيق الإنمائي، أخصائي تنسيق إقليمي (ف-4)؛ و 264 وظيفة لمساعد إداري؛ و 17 وظيفة لموظفين فنيين وطنيين؛ و 132 وظيفة لسائق (الرتبة المحلية).

31 - وكما هو مبين في الجدول 5 أعلاه، يقترح إجراء عمليات التحويل التالية حسب الرتبة الوظيفية:

(أ) 341 عملية تحويل في الفئة الفنية والفئات العليا (4 أمين عام مساعد، و 46 مد-2، و 79 مد-1، و 108 ف-5، و 78 ف-4، و 26 ف-3)؛ (ب) 13 عملية تحويل في فئة الخدمات العامة (8 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و 5 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ج) 447 عملية تحويل على الصعيد الوطني (43 موظفا فنيا وطنيا و 404 من الرتبة المحلية). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن نظام المنسقين المقيمين يضم 140 وظيفة وطنية من الفئة الفنية لموظف فني وطني من الرتبة باء، و 12 وظيفة وطنية من الفئة الفنية لموظف فني وطني من الرتبة ألف لوظائف المبتدئين. وأبلغت اللجنة بعدم وجود وظائف برتبة ف-2 في نظام المنسقين المقيمين.

32 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظتها بشأن عدم وجود معايير واضحة لتحويل الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية، وإلى توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام وضع معايير من هذا القبيل، ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، الصلة المباشرة بين الوظائف الثابتة/المؤقتة والأنشطة الصادر بها تكليف، فضلا عن الاحتياجات الطويلة الأجل إليها، وإعطاء الأولوية للمستوى القطري، مع بيان اتجاهات شح الموارد الخارجة عن الميزانية (انظر أيضا A/78/7، الفقرة 41).

33 - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن شواغلها لأن ملاك موظفي الأمانة العامة لا يزال يظهر عددا كبيرا من الوظائف العليا في الرتبة مد-1 وما فوقها (انظر المرجع نفسه، الفقرة 83). ويقترح تحويل جميع وظائف الرتب العليا البالغ عددها 129 وظيفة في رتبتي الأمين العام المساعد والمدير (مد-2 ومد-1)، و 108 وظائف برتبة ف-5، و 78 وظيفة برتبة ف-4، و 43 وظيفة فقط لموظف فني وطني، أو ما يعادل 10 في المائة، من مجموع 413 وظيفة من هذه الوظائف. وتشدد اللجنة على أهمية تحقيق

(3) سيشمل التحويل المقترح جميع الوظائف من الرتبة مد-1 وما فوقها التي خضعت للاستعراض ووافقت عليها في وقت لاحق للجنة الاستشارية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة 217/35.

زيادة كبيرة في عدد عمليات التحويل المقترحة لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين وإنشاء المزيد من وظائف المبتدئين في الرتبين ف-2 و ف-3 لتعزيز تجديد شباب الأمانة العامة وخفض عدد عمليات التحويل المقترحة لوظائف الرتب الأعلى في نظام المنسقين المقيمين. وفي هذا الصدد، تأمل اللجنة أن تقدم إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في هذا التقرير معلومات بشأن التغييرات في ملاك الموظفين، بما في ذلك أثرها على معدلات الشواغر، فيما يتصل بمقترح الأمين العام (انظر الفقرة 43 أدناه).

34 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقييم القوة العاملة المتوسطة الأجل في نظام المنسقين المقيمين من خلال التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة وتعاقب الموظفين، بما في ذلك التخطيط للتقاعد، من أجل تحسين تجديد شبابها وتوجيهها نحو بناء قدرات الدول الأعضاء، ولا سيما أكثرها ضعفاً. وتوصي اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل معاملة جميع المرشحين الداخليين والخارجيين على قدم المساواة في عمليات الاستقدام (انظر أيضاً الفقرة 48 أدناه).

35 - وزودت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بمعلومات عن جميع وظائف الأمانة العامة المقترح تحويلها من موارد من خارج الميزانية إلى موارد الميزانية العادية في الميزانيات البرنامجية المقترحة للفترة من 2020 إلى 2024، على النحو التالي:

الجدول 6

الوظائف المقترح تحويل تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية العادية، حسب باب الميزانية، للفترة من 2020 إلى 2024

(عدد الوظائف)

باب الميزانية	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع
1 - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	-	-	-	4	1	15
3 - الشؤون السياسية - غير ذلك	-	-	-	25	24	49
8 - الشؤون القانونية	60	-	-	-	-	60
14 - البيئة	-	-	-	-	-	38
15 - المستوطنات البشرية	-	-	-	7	-	7
16 - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	-	-	-	-	-	1
24 - حقوق الإنسان	-	-	-	-	33	33
26 - اللاجئين الفلسطينيين	-	-	21	4	-	25
29 ألف - إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال	-	-	-	-	1	1
المجموع	60	-	21	40	59	229

36 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عمليات التحويل المقترحة السابقة المذكورة آنفاً في إطار تسعة أبواب من أبواب الميزانية، التي وافقت الجمعية العامة على بعضها وقررت اعتبار البعض الآخر وظائف جديدة، قد عُرضت مع تقديم مبررات إضافية تبين أدوارها ومهامها وبارامترات عملها، مدعومة بمعلومات تكميلية، وُشِّرت في كثير من الحالات بمزيد من التفصيل بناءً على استفسارات محددة من اللجنة

37 - عند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمخطط تنظيمي عام لمكتب المنسق المقيم، يبين أيضا تكامل مهام الاتصالات في مراكز الأمم المتحدة للإعلام، على النحو المبين في الشكل أدناه.

```

graph TD
    A[المنسق المقيم] -.-> B[سائق]
    A --- C[مساعد تنفيذي]
    A --- D[مساعد إداري]
    B --- E[رئيس المكتب/المخطط الاستراتيجي]
    C -.-> E
    D -.-> E
    E --- F[خبير اقتصادي]
    E --- G[موظف الشراكات]
    E --- H[موظف إدارة البيانات ورصد النتائج والإبلاغ عنها]
    E --- I[موظف الاتصالات والدعوة(١)]
    E --- J[موظف للتنسيق القطري و/أو أخصائي التنسيق الإقليمي(٢)]
  
```

المنسق المقيم

سائق

رئيس المكتب/المخطط الاستراتيجي

مساعد تنفيذي

مساعد إداري

خبير اقتصادي

موظف الشراكات

موظف إدارة البيانات ورصد النتائج والإبلاغ عنها

موظف الاتصالات والدعوة^(١)

موظف للتنسيق القطري و/أو أخصائي التنسيق الإقليمي^(٢)

(ب) في المكاتب المتعددة الأقطار، يقدم موظفو التنسيق القطريون و/أو أخصائيو التنسيق الإقليميون تقاريرهم إلى رئيس مكتب المنسق المقيم.

38 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المخطط التنظيمي الوارد في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام أن ملاك الموظفين للمكاتب الإقليمية الخمسة (أفريقيا، والدول العربية، وأوروبا ووسط آسيا، وآسيا والمحيط

الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) متطابقة تقريبا، وتتقيد عموما بالهيكل التنظيمي العام المذكور أعلاه.

39 - وفيما يتعلق بالوظائف الموجودة في المقر، زودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بمعلومات عن الوظائف في المقر منذ إنشاء مكتب التنسيق الإنمائي (انظر الجدول 7).

الجدول 7

عدد الوظائف في المقر منذ إنشاء مكتب التنسيق الإنمائي

الرتبة	2019	2020	2021	2022	2023	2024 ^(أ)
أمين عام مساعد	1	1	1	1	1	1
مد-2	1	1	1	1	1	1
مد-1	3	3	3	3	3	3
ف-5	12	14	15	16	16	18
ف-4	25	23	23	27	30	39
ف-3	15	15	14	16	19	20
فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	2	5	6	8	8	8
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	8	5	5	5	5	5
المجموع	67	67	68	77	83	95

(أ) في عام 2024، ستكون هناك وظيفة واحدة برتبة ف-3 و 8 وظائف برتبة ف-4 خارج المقر في مواقع إقليمية.

40 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قررت، في قرارها [279/72](#)، إنشاء مهمة تنسيق مخصصة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتسم بالاستقلالية والنزاهة والتمكين وتركز على التنمية المستدامة. وتشدد اللجنة على أهمية كفاءة أن يكون هيكل مكاتب المنسقين المقيمين وملاك موظفيها ذا توجه ميداني ولا يتبع هيكلًا موحدًا بل يستند بدلا من ذلك إلى احتياجات الدعم الإقليمي والقطري. وترى اللجنة أن هناك حاجة إلى استعراض هيكل جميع مكاتب المنسقين المقيمين، وما يتصل بذلك من احتياجاتها من الميزانية، بغية كفاءة وجود بتوجه ميداني فعال، مع ملاك الموظفين على جميع المستويات، في المناطق والبلدان التي تشتد فيها الحاجة إلى دعم مهمة التنسيق، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

41 - وفيما يتعلق بتقاسم الموارد المتصلة بالوظائف مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها تناولت مؤخرا تعاون نظام المنسقين المقيمين مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة ([A/78/7](#))، الفترتان أولاً-58 وأولاً-59). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الأمين العام قد ذكر، في تقريره عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ([A/72/684-E/2018/7](#))، في جملة أمور، أنه من أجل زيادة القدرة الأساسية لمكتب المنسق المقيم، ينبغي إنشاء هيكل اتصالات متكامل في كل بلد عن طريق وضع المكاتب القطرية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام ومكاتب المنسقين المقيمين في نفس المقرات ودمجها لتعزيز الأثر، مع تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف. وأبلغت اللجنة أيضاً أنه جرى منذ كانون الثاني/يناير 2019 دمج 44 مركزاً من مراكز الأمم

المتحدة للإعلام مع مكاتب المنسقين المقيمين وذلك من أصل المراكز الـ 50 القائمة في البلدان التي يوجد بها منسق مقيم. وأبلغت اللجنة كذلك بأن رئيس مراكز الأمم المتحدة المتكاملة للإعلام يخضع لتسلسل إداري مزدوج، فهو مسؤول أمام المنسق المقيم وإدارة التواصل العالمي. وأبلغت اللجنة بأن إدارة التواصل العالمي ومكتب التنسيق الإنمائي أجريا في عام 2023 مسوحا مشتركة لجمع التعليقات على الخدمات التشغيلية والمالية وخدمات الموارد البشرية، بهدف دعم إنشاء أطر إدارية أو إضفاء الطابع الرسمي على ما هو قائم منها لتعزيز مبادرة المواءمة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يجري استكشاف مواصلة الاشتراك في الموقع بالنسبة لمراكز الأمم المتحدة للإعلام في المواقع الـ 44 التي تعمل فيها هذه المراكز بطريقة متكاملة، حيث يشترك بالفعل 30 مركزا من مراكز الأمم المتحدة للإعلام في الموقع مع مكاتب المنسقين المقيمين. وتشير اللجنة إلى توصيتها، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 252/78، في سياق الاستعراض المستقل الذي تجريه إدارة الاتصال العالمي، بتكييف الموارد الحالية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام بجدوى أكبر، من أجل تعزيز المشاركة مع البعثات الميدانية والمكاتب الأخرى ونظام المنسقين المقيمين والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وزيادة نشر المعلومات عن الأمم المتحدة، عملا أيضا بالفقرة 56 من قرار الجمعية العامة 262/77 (A/78/7)، الفقرة سابعا-30).

42 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم في الميزانية البرنامجية المقبلة معلومات عن زيادة الاشتراك في مواقع واحدة بين مراكز الأمم المتحدة للإعلام ونظام المنسقين المقيمين، لكي تنظر فيها الجمعية العامة. وتشدد اللجنة على ضرورة تحقيق وفورات التكاليف التي أكدها تقرير الأمين العام المذكور آنفا، بما في ذلك، على سبيل المثال، تقاسم الموارد من الموظفين مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام مثل السائقين والموظفين الإداريين (انظر أيضا A/78/7، الفقرة أولا-59).

معدلات الشواغر

43 - يشير الأمين العام إلى أن المبلغ الأصلي تحت بند التبرعات البالغ 154 مليون دولار قد عدّل ليصبح 145,2 مليون دولار لمراعاة معدلات الشواغر التي وافقت عليها الجمعية العامة للوظائف الممولة من الميزانية العادية لعام 2024، عملا بالقرار 252/78، الذي طبق بموجبه معدل شواغر قدره 11,1 في المائة على وظائف موظفي الفئة الفنية و 9,1 في المائة على وظائف موظفي فئة الخدمات العامة. ولذلك عدّل مجموع الاحتياجات من 281,8 مليون دولار إلى 273,0 مليون دولار (A/78/753، الفقرة 37). وعند الاستقصار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مفهوم معدل الشواغر لا ينطبق على الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية. وأبلغت اللجنة بأنه من أصل ما مجموعه 1 285 وظيفة في نظام المنسقين المقيمين، كانت هناك 1 099 وظيفة مشغولة و 186 وظيفة شاغرة، على النحو التالي: (أ) في الفئة الفنية والفئات العليا، من أصل 455 وظيفة، كانت هناك 81 وظيفة شاغرة، منها 54 وظيفة يُقترح تحويلها إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية، وكانت هناك 374 وظيفة مشغولة؛ (ب) في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، من أصل 830 وظيفة، كانت هناك 105 وظائف شاغرة، منها 34 وظيفة يُقترح تحويلها إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية، وكانت هناك 725 وظيفة مشغولة. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن هذه الأعداد الكبيرة من الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، بما فيها الوظائف الشاغرة المقترح تحويلها إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية، ينبغي اعتبارها وظائف مستمرة تُطبق عليها معدلات شواغر قياسية قدرها 11,1 في المائة فيما يتعلق بوظائف موظفي الفئة الفنية و 9,1 في المائة فيما يتعلق بوظائف موظفي فئة الخدمات العامة. وترى اللجنة أنه ينبغي استخدام معدل شواغر أعلى (انظر قرار

الجمعية العامة 252/78؛ وانظر أيضا A/78/7، الفقرة سادسا-19). وترى اللجنة أن البت في ذلك يندرج ضمن اختصاص الجمعية.

التمثيل الجغرافي العادل

44 - يشير الأمين العام في الفقرة 43 من تقريره إلى أن المقترح يعكس زيادة قدرها 341 وظيفة دولية ستخضع لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في إطار نظام النطاقات المستصوبة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظائف الفئة الفنية والفئات العليا الممولة من الميزانية العادية هي الوظائف الوحيدة التي ستعتبر وظائف خاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي، ومن ثم فإن المقترح لن يضيف سوى 341 وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا إلى عدد الوظائف الخاضعة لمبدأ للتوزيع الجغرافي. وإضافة إلى ذلك، لن تخضع الوظائف التي ستظل تُموّل من الموارد الخارجة عن الميزانية، وعددها 484 وظيفة، لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في إطار نظام النطاقات المستصوبة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن 11 موظفا شاغلا لوظائف خاضعة لمبدأ للتوزيع الجغرافي سيتقاعدون في السنوات الخمس المقبلة.

45 - وعند الاستفسار، رُوّدت اللجنة الاستشارية بموجز لحالة تمثيل الدول الأعضاء، على النحو المبين في الجدول 8.

الجدول 8

موجز لحالة تمثيل الدول الأعضاء في 31 كانون الثاني/يناير 2024، مقارنة بمقترح الأمين العام

حالة التمثيل	حالة التمثيل في كانون الثاني/يناير 2024	مقارنة بالمقترح الحالي	الفرق
الدول غير الممثلة	18	17	(1)
الدول الممثلة تمثيلا ناقصا	29	30	1
الدول الممثلة ضمن النطاق	123	127	4
الدول الممثلة تمثيلا زائدا	23	19	(4)
المجموع	193	193	-

46 - وعند الاستفسار، رُوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن تكوين ملاك موظفي نظام المنسقين المقيمين من الرتبة ف-3 وما فوقها، حسب المجموعة الإقليمية، على النحو المبين في الجدول 9.

الجدول 9

تكوين ملاك موظفي نظام المنسقين المقيمين حسب المجموعة الإقليمية

المجموعة الإقليمية	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	المجموع
مجموعة الدول الأفريقية	-	15	18	22	29	3	87
مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ	-	5	6	13	27	4	55
مجموعة دول أوروبا الشرقية	-	2	3	5	10	2	22

المجموعة الإقليمية	الرتبة					
	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3
مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1	4	8	8	12	7
مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى	3	14	36	49	63	4
فئة أخرى	—	—	—	1	—	—
المجموع	4	40	71	98	141	20
المجموع	374					

47 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من أصل موظفي نظام المنسقين المقيمين برتبة ف-3 وما فوقها البالغ عددهم 374 موظفاً كان 169 موظفاً من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و 87 موظفاً من الدول الأفريقية، و 55 موظفاً من دول آسيا والمحيط الهادئ، و 40 موظفاً من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 22 موظفاً من دول أوروبا الشرقية، بينما صُنف موظف واحد على أنه ينتمي إلى "فئة أخرى".

48 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي للموظفين في نظام المنسقين المقيمين، وتأمل أن تكتف الجهود لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء في صفوف الموظفين، تمسحاً مع الفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة. وتذكر اللجنة بتوصيتها الواردة في سياق تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها [252/78](#)، والتي دعت الجمعية إلى أن تطلب إلى الأمين العام استخدام الوظائف الجديدة والشواغر، بما في ذلك الوظائف الناجمة عن حالات التقاعد، لتنفيذ استراتيجية تجديد شباب الأمانة العامة، بما أنها تتيح فرصة ملموسة لمعالجة هذا الاختلال (انظر أيضاً [A/78/7](#)، الفقرة 83 والفقرة 33 أعلاه). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُدرج في مشروع الميزانية المقبلة معلومات عن التقدم المحرز.

4 - الموارد غير المتصلة بالوظائف

49 - ترد معلومات عن الموارد غير المتصلة بالوظائف في الفقرة 44 من تقرير الأمين العام، ويبلغ مبلغها المقترح 45,9 مليون دولار وتهدف إلى تغطية النفقات غير التقديرية اللازمة لعمل مكاتب ونظام المنسقين المقيمين، والاعتمادات غير المتصلة بالوظائف المرتبطة بالتحويل المقترح لما عدده 801 وظيفة، والنفقات الأخرى. وفيما يلي موجز للاحتياجات حسب وجه الإنفاق:

(أ) تكاليف الموظفين الأخرى: سيغطي مبلغ 2,3 مليون دولار 50 في المائة من تكاليف 12 وظيفة يضطلع شغلها بمهام ثلاثية، أي المنسقين المقيمين الذين هم منسقون للشؤون الإنسانية وكذلك نواب للممثلين الخاصين للأمين العام، أو نائب المنسق الخاص، أو رئيس كيان التصفية الذي يعمل في بعثات حفظ سلام وبعثات سياسية خاصة مختلفة. وتُموّل هذه الوظائف من خلال ترتيب لتقاسم التكاليف (50 في المائة) مع نظام المنسقين المقيمين عملاً بقرار الجمعية العامة [296/59](#). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، وفقاً لمقترح الأمين العام، ستُموّل الوظائف التي يضطلع شغلها بمهام ثلاثية من الميزانية العادية ومن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بنسبة 50 في المائة لكل منهما؛

(ب) سفر الموظفين: سيغطي مبلغ 9,2 ملايين دولار تكاليف سفر الموظفين في 132 مكتبا من مكاتب المنسقين المقيمين للقيام على الصعيد القطري بزيارات ميدانية وزيارات للمشاريع، وللقيام على

الصعيد الدولي بتواصلات مع أصحاب المصلحة وإقامة الشراكات، وإجراء تبادلات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك بشأن المناقشات المواضيعية. ويستند المبلغ المقدر إلى متوسط تكلفة قدره 70 000 دولار لكل مكتب منسق مقيم. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكاتب المنسقين المقيمين أجرت في المتوسط خمس زيارات على الصعيد دون الوطني أو على صعيد المحافظات عن طريق السفر المحلي. وبالنظر إلى أن العديد من الجهات المحلية التي يجري السفر إليها في إطار نظام المنسقين المقيمين لا تتوفر لها تكاليف سفر قياسية مقرر، تُقدّر تكلفة السفر المحلي للمكتب الواحد بما متوسطه 41 400 دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن كل مكتب من مكاتب المنسقين المقيمين يقوم بأربع رحلات دولية في المتوسط سنوياً، وقد أدرج في الميزانية مبلغ 28 600 دولار للمكتب الواحد لتغطية تكاليف تلك الرحلات، وهي رحلة واحدة إلى نيويورك يقوم بها المنسق المقيم لحضور اجتماعات مختلفة وثلاث رحلات إقليمية يقوم بها المنسق المقيم وموظف واحد لحضور اجتماعات إقليمية. وأبلغت اللجنة أيضاً أنه، بالإضافة إلى السفر المشار إليه المقترح تمويله من الميزانية العادية، ستمول موارد خارجة عن الميزانية أيضاً السفر الرسمي لموظفي مكاتب المنسقين المقيمين ومكتب التنسيق الإنمائي. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تستند افتراضات الميزانية المتعلقة بسفر الموظفين خارج المقر إلى الاحتياجات الفعلية وأن يُبذل مزيد من الجهود لاستخدام الاجتماعات الافتراضية والمنصات الإلكترونية وأدوات التدريب عن بُعد إلى أقصى حد ممكن؛

(ج) الخدمات التعاقدية: سيغطي مبلغ 4,3 ملايين دولار خدمات تجهيز البيانات وتكاليف الهاتف/الهاتف المحمول للوظائف المحولة البالغ عددها 801 وظيفة (1,6 مليون دولار) والاعتمادات المتعلقة بالترجمة الشفوية والترجمة التحريرية (2,7 مليون دولار) للمواد المتعددة اللغات التي تهدف إلى تعزيز الدعم لمكاتب المنسقين المقيمين وتمكين المشاركة الفعالة والبرمجة على المستوى القطري. ويستند مبلغ 2,7 مليون دولار إلى متوسط تكلفة قدره 20 700 دولار لكل مكتب منسق مقيم. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبلغ المتبقي في إطار الخدمات التعاقدية البالغ 9,3 ملايين دولار سيُمول من موارد خارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف التعاون مع الخبراء التقنيين في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل مشاركتهم في المحافل الدولية مثل برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2014، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في إطار عنصر التنسيق القطري، فضلاً عن تدريب الموظفين وتعلمهم؛

(د) مصروفات التشغيل العامة: سيغطي مبلغ 28,3 مليون دولار أساساً نفقات غير تقديرية لدعم عمليات مكاتب المنسقين المقيمين في 151 موقعا. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع التقديرات تحت بند مصروفات التشغيل العامة يبلغ 43,8 مليون دولار ويشمل 15,5 مليون دولار تحت بند الموارد الخارجة عن الميزانية فيما يتعلق بالنفقات التقديرية المتعلقة بخدمات الدعم التي تقدمها كيانات الأمانة العامة في إطار عنصر الدعم البرنامجي، والتشغيل الآلي للمكاتب وتعديلها، وشراء أو استئجار مركبات مصفحة/ثقيلة في حالات النزاع بسبب السياق الناشئ في إطار عنصر التنسيق القطري. وسيغطي مبلغ 28,3 مليون دولار أساساً الاحتياجات التالية:

- ١' مبلغ 11,0 مليون دولار لتغطية تكاليف إيجار وصيانة المباني المختلفة التابعة لنظام المنسقين المقيمين. وسيغطي مبلغ 1,5 مليون دولار تكاليف الإيجار والصيانة فيما يتعلق بالوظائف في نيويورك، وهو مقترح في إطار الباب 29 باء، إدارة الدعم العملياتي؛
- ٢' مبلغ 9,9 ملايين دولار لتغطية تكاليف توفير مختلف الخدمات من جانب مقدمي الخدمات، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بالموقع اللازمة لضمان عمل نظام المنسقين المقيمين؛
- ٣' مبلغ 4,3 ملايين دولار لتغطية تكلفة المرافق اللازمة لمباني نظام المنسقين المقيمين وتكلفة مركباته في جميع المواقع الميدانية؛
- ٤' مبلغ 1,3 مليون دولار لتغطية تكاليف تأجير المركبات في المواقع الميدانية التي يعمل فيها نظام المنسقين المقيمين؛
- ٥' مبلغ 1,8 مليون دولار لتغطية تكاليف المنصات الشبكية الخاصة بنظام المنسقين المقيمين لأغراض التخطيط والرصد والتنسيق المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري؛

(هـ) اللوازم والمواد: سيغطي مبلغ 1,5 مليون دولار أساساً تكاليف القرطاسية واللوازم المكتبية للوظائف البالغ عددها 801 وظيفة في إطار نظام المنسقين المقيمين، إضافة إلى اللوازم والمواد الأخرى لدعم مكاتب المنسقين المقيمين؛ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات تشمل ما يلي: ١' 394 100 دولار للقرطاسية واللوازم المكتبية فيما يتعلق بالوظائف المقترح تحويلها البالغ عددها 801 وظيفة، ويستند ذلك المبلغ إلى التكاليف القياسية المقررة لكل موقع على حدة المستخدمة للوظائف الممولة من الميزانية العادية، أي 200 دولار للشخص الواحد في المقر، و 500 دولار للشخص الواحد في مكاتب المنسقين المقيمين في المناطق ذات الصلة؛ ٢' 1,1 مليون دولار، بما متوسطه 8 100 دولار لكل مكتب منسق مقيم، لتغطية تكاليف طباعة مواد الدعوة على الصعيد القطري. وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقها الذي أعربت فيه عن أملها في أن يواصل الأمين العام رصد واستعراض التكاليف القياسية للوازم، آخذاً في الاعتبار الاحتياجات المتغيرة للمنظمة، وأنماط الإنفاق، وجهود التوحيد، وكفاءة عمليات الشراء (انظر A/78/7، الفقرة 70)؛

(و) الأثاث والمعدات: سيغطي مبلغ 0,3 مليون دولار تكاليف استبدال معدات التشغيل الآلي للمكاتب (الحواسيب المحمولة) للوظائف المحولة البالغ عددها 801 وظيفة في إطار نظام المنسقين المقيمين. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير معلومات عن التوزيع المزمع للحواسيب المحمولة للوظائف البالغ عددها 801 وظيفة، بما في ذلك الأدوار الوظيفية المتصلة بها.

50 - وعند الاستفسار عن التنفيذ، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد ليست مركزية بل تُخصص لكل مكتب مباشرة. فلئن كانت الميزانية المشار إليها تُحسب بمتوسط التكلفة لكل مكتب، فإن المبالغ المعتمدة والمخصصة لاحقاً يجري تكيفها حسب الحاجة والسياق والمتطلبات الخاصة بكل مكتب. ويسمح هذا النهج بالأخذ بإدارة مالية أكثر تجاوباً ومرونة يتلقى بموجبها كل مكتب التمويل على أساس متطلباته التشغيلية الفريدة وتفاوتات تكاليفه المحددة، بما في ذلك الحجم الجغرافي للبلد وحالته الأمنية والبنية التحتية لقطاع النقل فيه. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تزود الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، بأحدث المعلومات عن النفقات غير المتصلة بالوظائف. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد اللجنة على ضرورة تحديد أوجه الكفاءة لضمان

أن تكون افتراضات التخطيط المتعلقة بالاحتياجات غير المتصلة بالوظائف واقعية وأن تعكس الاحتياجات الفعلية لكل مكتب في نظام المنسقين المقيمين، وأن تقوم على أساس أنماط الإنفاق المسجلة منذ بدء العمل بنظام المنسقين المقيمين الجديد في عام 2019، بدلا من الاحتياجات الموحدة من الموارد.

ثالثا - التنقيح المقترح للهيكل الحالي للميزانية العادية

51 - يقدم الفرع الرابع من تقرير الأمين العام معلومات عن التنقيح المقترح للهيكل الحالي للميزانية العادية، على النحو التالي:

(أ) إنشاء جزء جديد من الميزانية هو الجزء الرابع عشر، التنسيق الإنمائي، وباب جديد في الميزانية هو الباب 36، نظام المنسقين المقيمين، في إطار الميزانية العادية؛

(ب) إعادة ترقيم الجزء الرابع عشر الحالي من الميزانية، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ليصبح الجزء الخامس عشر، وإعادة ترقيم الباب 36 الحالي من الميزانية، ليصبح الباب 37.

52 - ويشير التقرير إلى أن التحول إلى إنشاء جزء جديد من الميزانية، هو الجزء الرابع عشر الجديد، وباب جديد من الميزانية، هو الباب 36 الجديد، سيميز الدور التنسيقي لنظام المنسقين المقيمين عن الأنشطة الأخرى، بما في ذلك أبواب الميزانية المتصلة بالتعاون الدولي من أجل التنمية والتعاون الإقليمي من أجل التنمية، وباب البرنامج العادي للتعاون التقني، وحساب التنمية. وسيتضمن باب الميزانية الجديد معلومات عن الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف، فضلا عن معلومات عن الموارد الخارجة عن الميزانية المتأتية من ترتيبات تقاسم التكاليف والضريبة البالغة 1 في المائة، وكذلك حصة الأمانة العامة في ترتيب تقاسم التكاليف في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (13,4 مليون دولار) المدرجة في إطار الباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً. وعلاوة على ذلك، سيقدم الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقترحاً يدعو إلى إنشاء برنامج جديد للباب 36 الجديد من الميزانية، وفقاً للبند 2-6 من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، ورهنا بما تقرره الجمعية العامة بشأن هذا المقترح.

53 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه إذا اعتمدت الجمعية العامة مقترح الأمين العام، فإن الميزانية المعتمدة لنظام المنسقين المقيمين لعام 2024 البالغة 13,4 مليون دولار ستُثقل من الباب 1 إلى الباب 36 الجديد من الميزانية، الذي سينشأ لعام 2024.

54 - وعند الاستفسار، رُودت اللجنة الاستشارية بالأمثلة التالية لحالات اقترح الأمين العام فيها تغييراً في هيكل الميزانية، ووافقت الجمعية العامة عليه:

(أ) اقترح الأمين العام في تقريره المعنون "التقديرات المنقحة في الأبواب 3، و 4، و 5، و 13، و 18، و 19، و 21، و 22، و 24، و 25، و 26، و 28، و 29 دال، و 29 هاء، و 29 واو، و 29 زاي، و 31، و 33، و 34، و 36، وبابي الإيرادات 1 و 2 من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2004-2005" (A/59/365/Add.1)، مديرية جديدة لشؤون الأمن (الباب 36). وقررت الجمعية العامة، في الجزء الحادي عشر من قرارها 276/59، إنشاء إدارة لشؤون السلامة والأمن، وأدرجت الاحتياجات من الموارد ذات الصلة في إطار الباب 36 الجديد من الميزانية، السلامة والأمن، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2004-2005؛

(ب) اقترح الأمين العام، في تقريره المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة" (A/72/492/Add.2)، إعادة تنظيم إدارة الشؤون الإدارية لتصبح إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإعادة تنظيم إدارة الدعم الميداني لتصبح إدارة الدعم العملي، وطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على الأبواب الفرعية الجديدة المقترحة من 29 ألف إلى 29 دال من الباب 29، خدمات الإدارة والدعم، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019. ووافقت الجمعية العامة على المقترح في قرارها 266/72 بـ.

55 - وتقر اللجنة الاستشارية بأن مقترح الأمين العام الداعي إلى إنشاء جزء جديد من أجزاء الميزانية وباب جديد من أبواب الميزانية سيميز نظام المنسقين المقيمين عن الأنشطة ذات الصلة. وتلاحظ اللجنة أن هذا الأمر قد يؤدي أيضا إلى زيادة الشفافية في احتياجات نظام المنسقين المقيمين من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف، فضلا عن زيادة وضوح صورة المنظمة في نظر أصحاب المصلحة. ودون المساس بما ستقره الجمعية العامة بشأن هذا المقترح، تشدد اللجنة، مع ذلك، على ضرورة القيام بانتظام بتقديم معلومات تكميلية مفصلة عن موارد مصادر التمويل الثلاثة لنظام المنسقين المقيمين، تُعرض فيها جداول مقارنة ومبررات لجميع الموارد وبارامترات التكاليف ذات الصلة.

رابعاً - الحوكمة والرقابة والمساءلة

56 - تذكر اللجنة الاستشارية بالتعليقات التي قدمتها بشأن الرقابة على نظام المنسقين المقيمين في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/7)، الفقرات 63-65 - أولاً-65).

57 - وتذكر اللجنة الاستشارية أيضا بعدم وجود آلية إبلاغ متسقة وموحدة ومبادئ توجيهية مناسبة وإشراف مناسب على استخدام المنح، وبأنها كررت توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج قائمة شاملة، إلى جانب تحليل مفصل وتوزيع لفئة المنح والمساهمات في مقترحات الميزانية المقبلة، بما في ذلك الاحتياجات الإرشادية للمقترحات التي سينظر فيها ويوافق عليها في مرحلة لاحقة. وفي هذا السياق، تذكر اللجنة أيضا بتوصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل معلومات مفصلة عن المبادرات المتخذة على نطاق المنظومة بأسرها فيما يتعلق بالمسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية، التي تهدف إلى توطيد المكاسب في الكفاءة وتحسين التنسيق، بما في ذلك ترتيبات استرداد التكاليف وتقاسم التكاليف (A/78/7)، الفقرتان 75 و 99؛ وانظر أيضا القرار (252/78). وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى إدراج المعلومات المذكورة أعلاه في مشروع الميزانية المقبل.

الحوكمة والرقابة على المستوى الحكومي الدولي

58 - وعند الاستفسار، رُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن توصيات اللجنة ذات الصلة المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين، وحساب التتمية، والبرنامج العادي للتعاون التقني، وإدارة التواصل العالمي، والمقررات اللاحقة للجمعية العامة. وتذكر اللجنة بتوصيتها بأن يُعَدِّم الأمين العام بانتظام في جميع عروض الميزانية المقبلة موجزات لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة وتوصيات اللجنة المعتمدة، دون تمييز، بما في ذلك البيانات والتفسيرات التي لم يتخذ إجراء بشأنها (A/78/7)، الفقرة 14). وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى إدراج المعلومات المذكورة أعلاه في مشروع الميزانية المقبل.

الرقابة في منظومة الأمم المتحدة

59 - عند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن الدراسات والتحليلات والتقييمات المتعلقة بعمل نظام المنسقين المقيمين التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتذكر اللجنة بأن مجلس مراجعي الحسابات أوصى، في استعراضه للإصلاح الإنمائي، بأن يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية بشأن دور البرنامج في تحقيق التكامل من أجل إعادة ترتيب وضعه مقابل نظام المنسقين المقيمين ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بخطة التنمية، وتحسين الاتساق مع الأولويات الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك في ميداني عمليات حفظ السلام والشؤون الإنسانية. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة 32 من القرار 279/72، أن يكفل الانتقال المتسم بالفعالية والكفاءة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها، ولاسيما إلى نظام معاد تنشيطه للمنسقين المقيمين، بما في ذلك عن طريق إيلاء الاعتبار الواجب لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السريع الاستجابة بوصفه منصة الدعم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي يؤدي مهمة تحقيق التكامل دعماً للبلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. وتذكر اللجنة بأنها اعتبرت أن وظيفة "تحقيق التكامل" التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي مسألة من مسائل السياسة العامة يدخل النظر فيها في اختصاص الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/78/578)، الفقرتان 90-91). وتأمل اللجنة الاستشارية أن توجه الاستنتاجات الواردة في مختلف تقارير الرقابة في الأمم المتحدة القرارات التشغيلية لنظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك ما يتعلق بالمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والتركيز على العمليات الميدانية، على النحو المبين أعلاه.

تفويض السلطة والمساءلة

60 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام المساعد للتنسيق الإنمائي يتولى، بتفويض من الأمين العام، مسؤولية إدارة نظام المنسقين المقيمين والإشراف عليه، بما في ذلك الموارد الخارجة عن الميزانية الواردة من مصادر التمويل الثلاثة. وأبلغت اللجنة بأن السلطات المفوضة إلى رؤساء الكيانات لا تأخذ في الحسبان مصدر تمويل وظائفهم وأن المقترح الحالي لن يؤدي إلى معايير مختلفة للمساءلة والشفافية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُدرج في الميزانية البرنامجية المقبلة معلومات مفصلة عن إطار تفويض السلطة في سياق نظام المنسقين المقيمين، إلى جانب معلومات عن أداء كبار الموظفين والمنسقين المقيمين على نطاق هذا النظام.

خامسا - خاتمة

61 - ترد الإجراءات التي اقترح الأمين العام أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة 65 من تقرير الأمين العام (A/78/753).

62 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تنظر الجمعية العامة في مقترح الأمين العام بشأن نظام المنسقين المقيمين. وترى اللجنة أن المسائل المتصلة بمقترح الأمين العام تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة وبالتالي فإن البت فيها يعود إلى الجمعية.